

بنك التجارى

البنك التجارى (ش.م.ع.ق.)

دعوة إلى حضرات السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر مجلس إدارة البنك التجارى (ش.م.ع.ق.) دعوتكم لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية للشركة اللذان سيعقدان بدءاً من الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٩ في برج البنك التجارى بلزا - الطابق ٢١، شارع المرخية - منطقة الدفنة، وذلك لمناقشة جدول أعمال كل منهما كما هو مبين أدناه. في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للإجتماعين أو لأي منهما، سوف يعقد الاجتماع الثاني يوم الأربعاء الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٩، في نفس المكان والزمان:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية

- سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها وعن مركزها الهالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١والخطط المستقبلية للشركة.
- سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للشركة التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
- مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ واعتمادها.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٧/٥ من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين بقيمة ١,٥ ريال قطري لكل سهم (بناء على أن القيمة الإسمية لكل سهم هي ١٠ ريال قطري أي قبل تطبيق تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية لتخفيض القيمة الإسمية للأسهم) من ١٠ ريال قطري إلى ١ ريال قطري عن طريق تجزئة الأسهم).
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
- تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ واعتماد لائحة المكافآت.
- تعيين مراقب خارجي لحسابات الشركة لعام ٢٠١٩، وتحديد الأجر الذي يؤدي إليه.
- عرض ومناقشة تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة لعام ٢٠١٨.
- الموافقة على سياسة الشركة المتعلقة بعضوية مجلس الإدارة والدرجة في ميثاق حوكمة الشركات.
- الموافقة على سياسة الشركة المتعلقة بالعائد مع الأطراف ذي العلاقة والدرجة في ميثاق حوكمة الشركات.

بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧، أسست الشركة برنامج الأوراق التجارية الأوروبية/وشهادات الإيداع في ١١ مايو ٢٠١٧ لإصدارها بمبلغ أقصاه ٣٣٥٠ مليون دولار أمريكي، وقد تمت الاستفادة من المبلغ بالكامل، وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتأسيس برنامج أوراق تجارية أمريكية مدعومة باعتماد مستندي تم إصداره من قبل بنك “ويلز فارجو” بمبلغ أقصاه ٤٥٠ مليون دولار أمريكي والذي تم تحديده في عام ٢٠١٨، والذي يتم الاستفادة منه على الوجه الأمثل، ومن هذا المنطلق، تسعى الشركة للحصول على موافقة زيادة الحد المسموح به لهذه البرامج العالمية العالية لإصدار شهادات إيداع، وأوراق تجارية أمريكية و/أو أوروبية بعملات مختلفة، على أن يتم إصدارهم من قبل الشركة مباشرة من ٨٠٠ مليون دولار أمريكي إلى قيمة إجمالية لا تزيد عن أي وقت عن ٥ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بأجل استحقاق لا تزيد عن خمس (٥) سنوات إلا يوم لأي من الإصدارات ساقفة الذكر سواء من خلال الأسواق المالية أو على شكل إكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيها يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج والإصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج أو الإصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج أو الإصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات للشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

١٢) إذا كانت أنواع السوق مؤتية، الموافقة على تأسيس وطرح برنامج جديد لإصدار سندات عالمية متوسطة الأجل وفقاً للمادة (١٤٤ – أ) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ لمكانية القيام باصدارات في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرة أم من خلال شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تزيد عن ٢ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري، بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ عاماً على أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية أو على شكل إكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيها يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذا البرنامج وأي إصدارات بموجبه وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة، ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج أيضاً في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧ و١٩ مارس ٢٠١٨ ولكن من يتم استصداره في عملية التمويل خلال الأعوام الهائية.

ملاحظات:

- في حالة تعذر حضور المساهم شخصياً يرجى تفويض من يوب عنه من المساهمين الأخرين خطياً لحضور هذين الاجتماعين وذلك بموجب قسام التوكيل المرسلة إلى المساهمين ولا يجوز توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة، وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بعده الصفة عن ٧٥ من أسهم الشركة (أي ١,٦٦٩,٠٢٣ سهم)، باستثناء في حال توكيل أعطي بالية عن بنك الاحتف أو الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إصلاات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية لشركة.
- على مهلي الشركات إجاز كتاب يقد تفويضهم بحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك وتمثيل تلك الشركات في هذا الاجتماع.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

في العام ٢٠١٨، عادت قطر إلى “العمل كالمعتاد” في رحلة تحولًا نحو اقتصاد مستدام وقائم على المعرفة، وأصبحت التأثيرات الأوتية للحادر الذي قرص علينا في العام ٢٠١٧ وراعتنا بالكامل، فالاقتصاد لم يحافظ على وضعه القائم محسب، بل تغلب هذا العام على التحديات ليصبح أقوى وأكثر تنوعاً من ذي قبل.

تتمتّع دولة قطر بعناصر أساسية اقتصادية قوية تعرّف بها وكالات التصنيف الكبرى والمستثمرون الدوليون، فقد عُدّت في العام ٢٠١٨ كل من وكالة فيتش ومؤسسة موديز ووكالة ستاندر أند بورز نورتها إلى قطر من “سليبة” إلى “مستقرة”، وأكدت التصنيفات الائتمانية السيادية قطر عند AA+ وAa٣ و AA- و ١-A / AA- على التوالي. وسجّلت بورصة قطر أفضل أداء في المنطقة في العام ٢٠١٨، وكانت الثقة بمستقبل الاقتصاد القطري واضحة عندما طرحت قطر سندات سيادية بقيمة ٢ مليار دولار في أبريل في الأسواق المالية الدولية، وتجاوز الطلب عليها قيمتها بكثير، إذ تحضّت الطلبات ويبلغ ٥٢ مليار دولار.

إنّ اقتصاد قطر المرن والمتنوّع بشكل جيّد مدعوم باحتياطات سيادية كبيرة وإدارة حكيمة للاقتصاد الكلي، يتوّقع صندوق النقد الدولي نموّ الناتج المحلي الإجمالي لقطر بنسبة ٦٢,٧ في العام ٢٠١٨، متجاوزاً نسبة ٧,٣/ المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط، إن انخفاض الإنتاج في قطاع الهيدروكربونات يدل على أنّ نسبة كبيرة من هذا النمو في العام ٢٠١٨ تعود إلى القطاع الخاص، مها بدلّ على نطاق قطر في تعزيز التنوّع الاقتصادي.

كان العام ٢٠١٨ بارزاً بالنسبة إلى التقدّم السريع الذي حقّقته دولة قطر في تنفيذ مشاريع الاكتفاء الذاتي، ولا سيّما في مجال المنتجات الغذائية والتصنيع، في ظلّ دعم القطاع الخاص والبيئة التجارية المستقرّة في قطر والتي تدعم الاستثمارات الأجنبية، مها لعب دوراً أساسياً في تسهيل هذه المشاريع، ومن المتوقع أن يرتفع نمو القطاع الخاص في العام ٢٠١٩ مدفوعاً بقطاعات البناء والزراعة والصناعة والنقل والخدمات اللوجستية، فقطاع البناء لا يزال المحرّك الرئيسي لنمو القطاع الخاص، مدعوماً بالتمويل المستمرّ لمشاريع البنية التحتية الرئيسية المتعلّقة بكأس العالم ٢٠٢٢ وتقديم رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠.

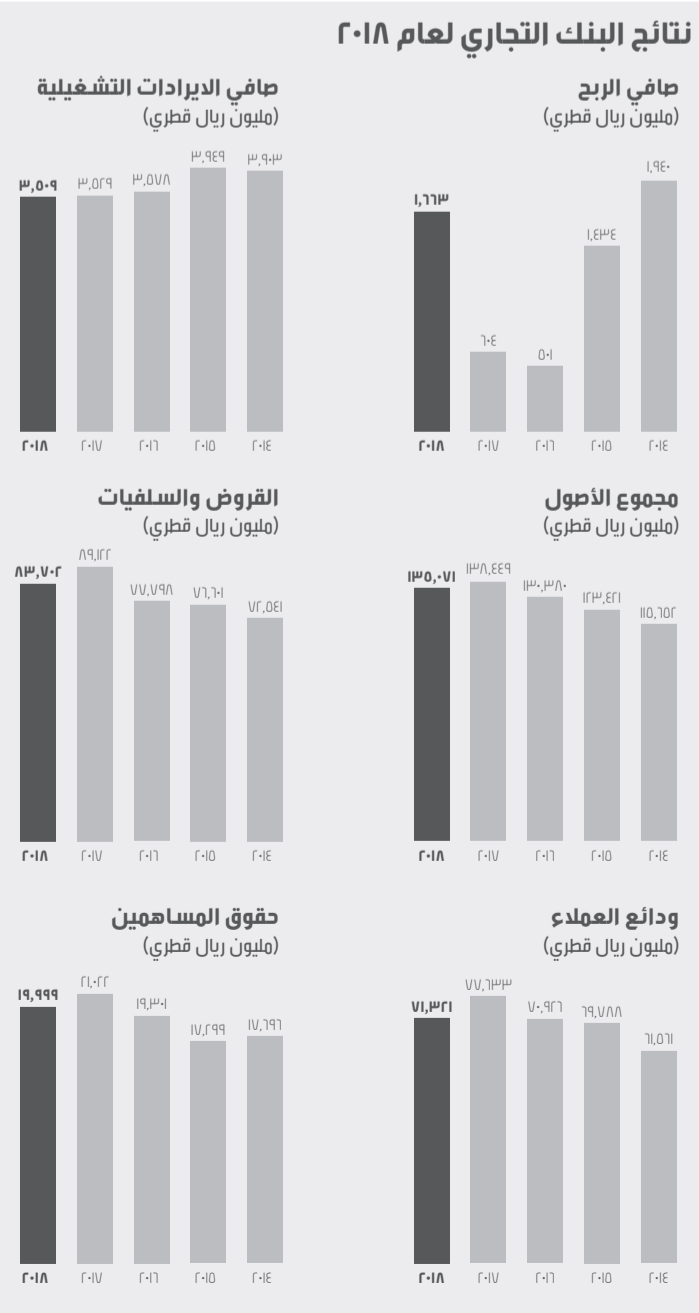
لقد ساعد الانضباط الهالي الصارم قطر على تحقيق فائض في الميزانية في النصف الأول من العام ٢٠١٨، وتبدو أفاق نمو قطاع الهيدروكربون في العام ٢٠١٩ الأفضل منذ سنوات عدّة، على المدى الأطول، إن نقاط القوّة التنافسية لدولة قطر في مجال الغاز الطبيعي المسال تميزنا عن جيراننا الإقليميين، وسيعزز رفع الحظر الذاتي عن تطوير حقل الشمال مكانة قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم لسنوات مقبل عديدة.

أمّا في الخارج، فيسود الارتياح بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، إذ أنهت الأسواق العام في حالة من الضطراب، وانعكس منحنى عائد سندات الخزينة الأمريكية للمرّة الأولى منذ أكثر من عقد، وتنتير زيادة التأمّس الاقتصادي والجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين إلى أنّ النمو العالمي الذي تتحقق منذ نهاية الأزمة المالية قد بلغ ذروته.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

- الموافقة على تعديل النظام الأساسي للشركة بتعديل المادة رقم (٥) بشأن رأس مال الشركة على النحو التالي وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية الصادرة لجميع الشركات المدرجة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٨ لتوفيق الأنواع التزاماً بتوجيهات لتخفيض القيمة الإسمية لأسهم الشركة من ١٠ ريال قطري للسهم الواحد إلى ١ ريال قطري للسهم الواحد عن طريق تجزئة الأسهم بشرط قيام هيئة قطر للأسواق المالية بإعلان تاريخ نفاذ تجزئة الأسهم بالنسبة للشركة:
- تحديد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ (٤٠,٤٧,٢٥٣,٧٥٠) ريال قطري (أربع مليارات وسبعة وأربعين مليون ومائتان وثلاثة وخمسين ألف وسبعمائة وخمسين ريالاً قطرياً) موزعاً على عدد (٤٠,٤٧,٢٥٣,٧٥٠) سهماً، والقيمة الإسمية للسهم الواحد ١ ريال قطري وهو مدفوع بالكامل.
- تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه الرئيس و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة (و/أو أي من يراه مناسباً لتفويض الصلاحيات له) لتخاذ الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالتعديلات المشار إليها أعلاه للنظام الأساسي بها في ذلك التوقيع على هذه التعديلات والمواد المعاد صياغتها قيد الحصول على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية وحين نفاذ توجيهات هيئة قطر للأسواق المالية.

- يرجى من المساهمين الكرام الحضور إلى قاعة الاجتماع قبل الموعد المحدد ساعة واحدة، ومعهم بطاقات الدعوة والتوكيلات إن وجدت، وبطاقة إثبات الشخصية، وذلك لتسجيل أسماء الحضور وعدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم.
- سيتم وضع كشف لطلاع المساهمين قبل ثلثة أيام من انعقاد الجمعية العامة، بظهور البيانات التي تشمل الأذون والتعاقب والعمولت والقروض الشفوية والاعتمادات أو الكفالات وكذلك المزايا العينية والمكافآت التي حصل عليها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء المجلس، وذلك بهدف سكرتارية المجلس بالطابق الأمن عشر من برج البنك التجاري بلزا.
- تُعتبر هذه الدعوة مغلقة قانوناً لجميع المساهمين دون حاجة لإرسال دعوات خاصة بالبريد، وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية.



البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) (“البنك”) وشركائه التابعة (بشار إليهم جميعاً بـ “المجموعة”) والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحّد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الدخل الموحّد، وبيان الدخل الشامل الموحّد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحّد، وبيان التدفقات النقدية الموحّد لسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية العامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من جميع النواحي الهادية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي الموحّد، وتدققاتها النقدية الموحدة لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة، ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (IESBA Code)، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتبئية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد قمنا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين (IESBA Code). في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفّر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمر العامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور العامة حول أعمال التدقيق، في تقريرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأتينا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيها يلي وصف لقيمة تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد قمنا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية في تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور، وبنأغ عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء الهادية في البيانات المالية الموحدة، كما وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه والتي تشكل أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أهور التدقيق العامة	كيفية معالجة الأمور العامة خلال أعمال التدقيق
١. تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: <ul style="list-style-type: none">الاستفسار عن التقييم والفحص الذي يقوم به الخبير المتخصص لدى الإدارة على نموذج أعمال المجموعة، بما في ذلك فحص التدفقات النقدية التعاقدية التي ينشأ عنها زيادة في التدفقات النقدية التي تمثل “مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط” (محص SPPI). التحقق من التحليل الذي قام به البنك فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية إلى فئات القياس بالتكلفة الوطفاة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. الاستفسار عن عملية تطبيق المجموعة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. شمل النهج الذي اتعناه القيام بفحص الضوابط المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية حول تلك التقديرات لجميع الموجودات المالية الخاضعة لفحص انخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩. قمنا بفحص مدى ملاءمة التعديل على الرصيد الافتتاحي. قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩.

أهور التدقيق العامة	كيفية معالجة الأمور العامة خلال أعمال التدقيق
٢. انخفاض قيمة القروض والسلف للملاء	بالإضافة إلى الإجراءات الواردة في البند السابق من أمور التدقيق العامة أعلاه، تركّزت إجراءات التدقيق التي قمنا على الأمور التالية: <ul style="list-style-type: none">قمنا بتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none">السياسة المتبعة من جانب المجموعة فيما يتعلق بتكوين مخصصات انخفاض القيمة بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، بما في ذلك معايير الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية، مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩؛ التقنيات والمنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩؛ و السلامة النظرية للناحج وفحص دقة وتزاحة المعالجة المحاسبية لها. استفسرنا عن تصميم الضوابط المتعلقة بعمليات الائتمان ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخططنا فعالية تطبيق تلك الضوابط. قمنا أيضاً بفحص دقة واكتمال البيانات المستخدمة ومعقولية الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة والاستعانة بالخبراء المتخصصين عند الضرورة. قمنا بالاستفسار والتقييم بشأن الافتراضات العامة للربط بنماذج التعرضات. قمنا بتنفيذ بعض الإجراءات على عينة من التعرضات لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none">مدى ملاءمة التعرض عند عدم الائتظام، واحتوائية عدم الائتظام، والخسارة بافتراض عدم الائتظام (بما في ذلك قيمة الضوائت المستخدمة) مع المعالجة الحسابية للخسائر الائتمانية المتوقعة؛ تحديد التعرضات المنطوية على زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية في حينه، وتقييم مدى ملاءمة تقييم المجموعة لتلك التعرضات على تدرج التقييم؛ و حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف المنخفضة بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية.

البيانات المالية

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة كما في ولسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مكتب تدقيق آخر، والذي أبدى في تقريره المؤرخ ٢٩ يناير ٢٠١٨ رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى، تتكوّن المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك (“التقرير السنوي“)، ولكننا لا تشمل البيانات المالية الموحدة للبنك وتقرير مراقبي الحسابات حولها. يتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا يبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيها يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى عندها يتم تزويدنا بها، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة هادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء هادية.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة، وهو كذلك مسؤول عن إجراءات الرقابة الداخلية التي يحدّد مجلس الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الهادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يكون مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديه بديل واقعي غير ذلك.

مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثّل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الهادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتّضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء الهادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الدخيل أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء هادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق، كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الهادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفّر أساساً لإبداء رأينا، تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء الهادية الناتجة عن الدخيل أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الدخيل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المنعمد أو العرض الخاطى أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف هادية تليق بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك هادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث العامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية لشركات المجموعة أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة، إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، وبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق العامة، بما في ذلك أوجه القصور الهادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال إجراءات التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالاستقلالية، وقمنا بالتواصل معكم حول جميع المعاملات والأهور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة عند الضرورة.

وهن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية وبالتالي نعتبرها أمور التدقيق العامة، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات، إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنح الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندها نقرر، في حالات استثنائية لغاية، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تنوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، ونؤكد أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتوافق مع تلك السجلات. لقد قرأنا تقرير مجلس الإدارة المرمق بالتقرير السنوي، ونؤكد أن المعلومات المالية الواردة فيه متوافقة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك، كما ونؤكد أنه حسب علننا واعقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ على وجه قد يكون له تأثير هادي على المركز المالي الموحّد للبنك أو أدائه المالي كما في ولسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

عن إرنست ويونغ

زيد نادر

شريك

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥٨

التاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠١٩

الدوحة – دولة قطر

